الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

آب/أغسطس 2012

تصويرة لك ولدلاوه برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل

أطفال في قرية يانون (نابلس) ما زالوا يواجهون تحديات تعوق وصولهم إلى المدرسة، تموز/يوليو 2012

نظرة عامة

أبرز عدد من التطورات خلال الشهر حجم معاناة شريحة الأطفال من جراء الاحتلال والعنف المتواصلين. بدأ في آب/ أغسطس العام الدراسي الجديد لما يزيد عن مليون طفل فلسطيني في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع هذا، لا يزال آلاف الأطفال الفلسطينيين يواجهون عدداً من التحديات المتعلقة بوصولهم إلى التعليم، بما في ذلك النقص المزمن في قاعات الدراسة، وسوء جودة المرافق، والاكتظاظ والعمل بنظام الفترتين في كثير من المدارس، وجميعها ناجمة أساساً عن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البناء. ويواجه كثير من التلاميذ ومدرسيهم أيضاً تهديدات مادية ومعيقات خلال رحلتهم اليومية إلى المدرسة بسبب الأعمال العدائية المسلحة (في غزة وجنوب إسرائيل)، وعنف المستوطنين والحواجز (في الضفة الغربية). إنّ الأثر التراكمي لهذه الضغوط يقوض الأداء التعليمي والتطور العام للأطفال المتضررين.

محتويات التقرير

استمرار الهجمات العنيفة التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون 3

رقم قياسي لعدد الفلسطينيين الذي سمح لهم بالدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل خلال رمضان 7

طرد 132 عائلة على يد السلطات الفعلية في غزة في تموز/يوليو..... 8

بدء العام الدراسي وسط نقص في قاعات الدراسة..... 9

هجوم في سيناء يعطل عبور الأشخاص والبضائع من غزة وإليها 11

الاستجابة للاحتياجات الصحية والاحتياجات الملحة للمياه والتعليم 12

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

وبرز أيضاً حجم معاناة شريحة الأطفال من خلال عددٍ من هجمات المستوطنين خلال الشهر التي كان فيها الأطفال ضحايا ومنفذين. وفي أخطر هذه الهجمات على ما يبدو، أدى إلقاء قنبلة حارقة على سيارة أجرة فلسطينية بالقرب من بيت لحم إلى إصابة طفلة فلسطينية تبلغ من العمر أربعة أعوام وأخاها البالغ من العمر ستة أعوام. واعتقلت السلطات الإسرائيلية ثلاثة أطفال من أبناء المستوطنين الإسرائيليين، تبلغ أعمارهم 12 و13 عاما، للاشتباه بأنهم نفذوا هذا الهجوم. وفي هذا الحادث وفي حادث آخر وقع خلال الشهر، أسرعت السلطات الإسرائيلية للتحقيق واعتقال من يشتبه بأنهم منفذو هذين الهجومين. وفي حين أن هذه التطورات لقيت ترحيب، إلا أنها تأتي في سياق تقاعس السلطات الإسرائيلية منذ زمن طويل عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين من أعمال العنف أو التهديدات بالعنف الصادرة عن المستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك الحفاظ على النظام العام دون تمييز وتقديم المسئولين عن الهجمات العنيفة للمساءلة.

وما زال التهجير القسري، وهو سبب رئيسي لضعف الأوضاع الإنسانية ولأوجه الضعف المزمنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، يؤثر في حياة الأطفال الفلسطينيين. وقدم تقييم أجري في قطاع غزة هذا الشهر توثيقاً للأثر الإنساني لتهجير 770 فلسطينياً، من بينهم 400 طفل، من منازلهم في حيّ في مدينة غزة في الثامن من تموز/يوليو. وتمّ الإخلاء على يد السلطات في غزة بحجة أنّ العائلات أقامت في «أراضي مملوكة للدولة». وبالرغم من الجهود السابقة التي بذلتها السلطات للتشاور مع العائلات المتضررة حول انتقالهم للعيش في مكان آخر، إلا أنّ تنفيذ عملية الطرد الذي تم دون موافقة أو توفير سكن بديل ملائم، أثار مخاوف بشأن الحماية وأدى إلى زيادة حجم معاناة العديد من المتضررين. واستؤنفت في المنطقة (ج) في الضفة الغربية عمليات هدم المنازل والممتلكات في النصف الثاني من آب/أغسطس على يد السلطات الإسرائيلية، بعد فترة هدوء خلال شهر رمضان، مما أدى إلى تهجير 45 فلسطينياً، من بينهم 23 طفلاً.

وخلال هذا الشهر أيضاً، أبرز هجوم قاتل وقع في شمال سيناء (مصر) في الخامس من آب/أغسطس هشاشة أوضاع الوصول في قطاع غزة. ونتيجة للحصار الإسرائيلي المتواصل، أصبح معبر رفح والأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة القناة الرئيسية لتنقل الأشخاص خارج غزة ودخول مواد البناء الأساسية إليها. ويعمل في 'صناعة الأنفاق' غير الرسمية آلاف العمال، من بينهم الكثير من الأطفال، الذين يتعرضون للوفاة والإصابة يومياً نتيجة انهيار الأنفاق والحوادث والغارات الجوية. وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في سيناء والذي قتل فيه 16 جندياً مصرياً، أغلقت السلطات المصرية المعبر والأنفاق مؤقتاً. وبالرغم من عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه مع نهاية الشهر، إلا أنّ هذا الحادث يوضح الطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها لترتيبات الوصول الحالية، وأثرها المحتمل على سبل عيش السكان ووصولهم إلى الخدمات الأساسية.

وفي تطور إيجابي، شهد شهرا تموز/يوليو وآب/أغسطس رقماً قياسياً في أعداد الفلسطينيين الذين سُمح لهم بالوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل لأداء صلوات الجمعة في شهر رمضان وللزيارات العائلية. وخلال تسهيلات هذا العام تمكن ما يقرب من 820,000 فلسطيني من عبور حواجز الجدار إلى القدس الشرقية، وهو ضعف أعداد من سُمح لهم بالعبور خلال عام 2011، دون تسجيل أي حادث عنف خطير. ويُشكك هذا التطور الإيجابي في الحاجة إلى نظام القيود المعقد المفروض على وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية خلال بقية العام.

وكما هو واضح خلال هذا الشهر، فإنّ التهجير القسري، وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم، وعنف المستوطنين وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان ما زالت تولّد احتياجات إنسانية لدى السكان الفلسطينيين. ويعتبر صندوق الاستجابة الإنساني أداة رئيسية للمنظمات الإنسانية في جهودها للتخفيف من حدة هذه الاحتياجات وتلبيتها، ويمكنها من معالجة نقاط الضعف الأكثر إلحاحاً. وفي هذا الشهر، صادقت اللجنة الاستشارية لصندوق الاستجابة الإنساني، التي يرأسها منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وتضم مندوبين عن الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، على أربعة مشاريع تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية في المنطقة (ج) بالضفة الغربية وفي قطاع غزة.

استمرار الهجمات العنيفة التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون

مخاوف تتعلق بالأطفال باعتبارهم ضحايا ومنفذين للعمليات

سُجلت خلال هذا الشهر عدة هجمات خطيرة نفذها مستوطنون إسرائيليون ضد مدنيين فلسطينيين وممتلكاتهم. وإجمالاً، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس، ما مجموعه 25 حادثاً أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين (19 إصابة) أو إلحاق أضرار بالممتلكات. وبالرغم من أنّ هذا الرقم أدنى من المتوسط الشهري في عام 2012 البالغ 31 حادثاً؛ إلا أنّ خطورة الكثير من الهجمات، وكون الأطفال فيها ضحايا ومنفذين، يثير مخاوف بشكل خاص.

ويحدث عنف المستوطنين في الضفة الغربية ضمن مجموعة متنوعة من السياقات، بعضها أعمال عنف عشوائية على ما يبدو، في حين أنّ غيرها يقع رداً على عمليات إخلاء للبؤر الاستيطانية التي تعلنها السلطات الإسرائيلية أو تنفذها (فيما يُسمى بهجمات "بطاقة الثمن") أو في سياق محاولات المستوطنين للاستيلاء على الأراضي والموارد. وسُجلت هذا الشهر هجمات تنتمي لجميع هذه الفئات.

في حادث خطير على نحو خاص وقع في محافظة بيت لحم، ألقت مجموعة من المستوطنين زجاجة حارقة باتجاه سيارة أجرة تحمل لوحة ترخيص فلسطينية مما أدى إلى اشتعال النار فيها وإصابة جميع ركابها، وهم خمسة من عائلة واحدة (أنظر المربع أدناه). وفي محافظة رام الله، دخل مستوطنون إسرائيليون مخيم الجلزون وكتبوا عبارات باللغة العبرية على جدران منزل فلسطيني وعلى سيارتين، وأشعلوا النار في سيارة ثالثة. وتضمنت الكتابة على الجدران عبارات مثل "انتقام"، و"الموت للفلسطينيين"، و"ميجرون"، في إشارة إلى مخطط السلطات الإسرائيلية إخلاء بؤرة ميجرون الاستيطانية (والتي تمّ إخلاؤها في الرابع من أيلول/سبتمبر). وفي محافظة نابلس، هاجمت مجموعة من المستوطنين عائلة فلسطينية مما أدى إلى إصابة أم واثنين من أبنائها. وتأتي هذه الحادثة في سياق محاولات المستوطنين المتواصلة للسيطرة على بئر مياه ومبنى تاريخي يقعان في قطعة أرض تمتلكها العائلة.[1] وأعتقل الجيش الإسرائيلي الأب وابناً آخر. وتضمن تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الذي صدر في أيار/مايو خبراً عن هذه العائلة ذاتها بعد أنّ تمّ تهجير أفرادها مؤقتاً من منزلهم في أعقاب هجمات المستوطنين المتكررة ومضايقات الجيش الإسرائيلي.[2] وقدّمت أعضاء منظمات في مجموعة

حوادث المستوطنين التي أسفرت عن حدوث إصابات أو أضرار بالممتلكات في عام 2012

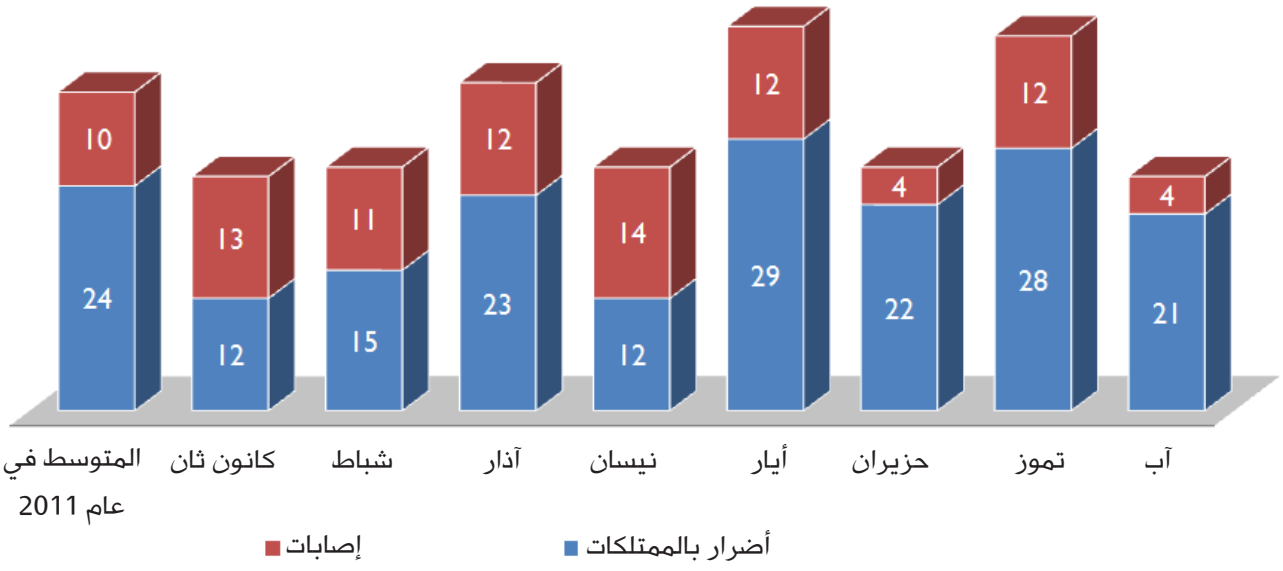

الحماية مساعدةً قانونية، وتواجداً للحماية ودعماً نفسياً في هذه الحالة.

وظهر في حالتين على الأقل من حالات عنف المستوطنين التي وقعت هذا الشهر أنّ السلطات الإسرائيلية تحركت بسرعة لاعتقال من يشتبه بأنهم نفذوا هذه الهجمات. وتفيد مصادر إعلامية إسرائيلية بأنّ الشرطة الإسرائيلية اعتقلت ثلاثة مستوطنين، تبلغ أعمارهم 12 و13 عاماً، يشتبه بأنهم نفذوا الهجوم بالقنبلة الحارقة في محافظة رام اللّه.[3] وعلى غرار ذلك، تمّ حبس مجموعة من الشبان الإسرائيليين لمشاركتهم في محاولة قتل وقعت في القدس الغربية ضد فتى فلسطيني من القدس الشرقية يبلغ من العمر 17 عاماً؛ وأشارت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أنّ بعض المعتقلين هم شبان مستوطنون.[4] ويعد ردّ فعل السلطات الإسرائيلية في هذين الحادثين سابقة مهمّة فيما يتعلق بتطبيق سيادة القانون. وقد يكون لهذه السابقة تأثير إيجابي، إذا طبقت بصورة مستمرة؛ وأخفقت القوات الإسرائيلية، إلى الآن، في الغالبية العظمى من الحالات في منع الهجمات أو وقفها، كما أنّ تطبيق سيادة القانون في أعقاب مثل هذه الحوادث كثيراً ما يكون غير ملائم أو يُطبق بصورة سيئة.[5] وساهمت هذه الفجوة المستمرة في فرض القانون في ثقافة الإفلات من العقوبة التي تشجع على مزيد من العنف ضد المدنيين الفلسطينيين.

وفي الضفة الغربية عموماً، حدّد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ما مجموعه 110 تجمّعات سكنية فلسطينية يبلغ عدد سكانها 315,000 فلسطيني تقريباً، على أنها معرضة لعنف المستوطنين الإسرائيليين بصورة مرتفعة أو معتدلة،[6] ويقع (31) بالمائة من التجمّعات المعرضة للخطر في شمال الضفة الغربية، و34 بالمائة في وسط الضفة الغربية و35 بالمائة في جنوب الضفة الغربية. وحدّد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 24 مفترق طرق أو تسعة مقاطع طرق، من المرجح أن يُعطل تنقّل الفلسطينيين فيها أو يُعرقل في سياق عنف المستوطنين المتصاعد (أنظر الخريطة).

وعنف المستوطنين قضية تحظى بأولوية لدى مجموعة الحماية، حيث تعمل المنظمات الأعضاء في تنسيق المساعدة القانونية، والتواجد من أجل الحماية والدعم النفسي للفلسطينيين المتضررين من عنف المستوطنين، وتناشد السلطات الإسرائيلية بالالتزام بتعهداتها بمنع هذه الجرائم وحماية الناس منها وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: التجمّعات الفلسطينية المعرضة لخطر عنف المستوطنين المرتفع والمعتدل

التعرض للخطر	مرتفع		معتدل		المجموع	
المنطقة	التجمّعات	السكان	التجمّعات	السكان	التجمّعات	السكان
شمال	15	41,245	19	97,675	34	138,920
وسط	16	74,275	21	80,771	37	155,046
جنوب	38	18,674	11	4,592	39	23,266
المجموع	**59**	**134,194**	**51**	**183,038**	**110**	**317,232**

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory

PALESTINIAN COMMUNITIES AT RISK OF ISRAELI SETTLER VIOLENCE

September 2012

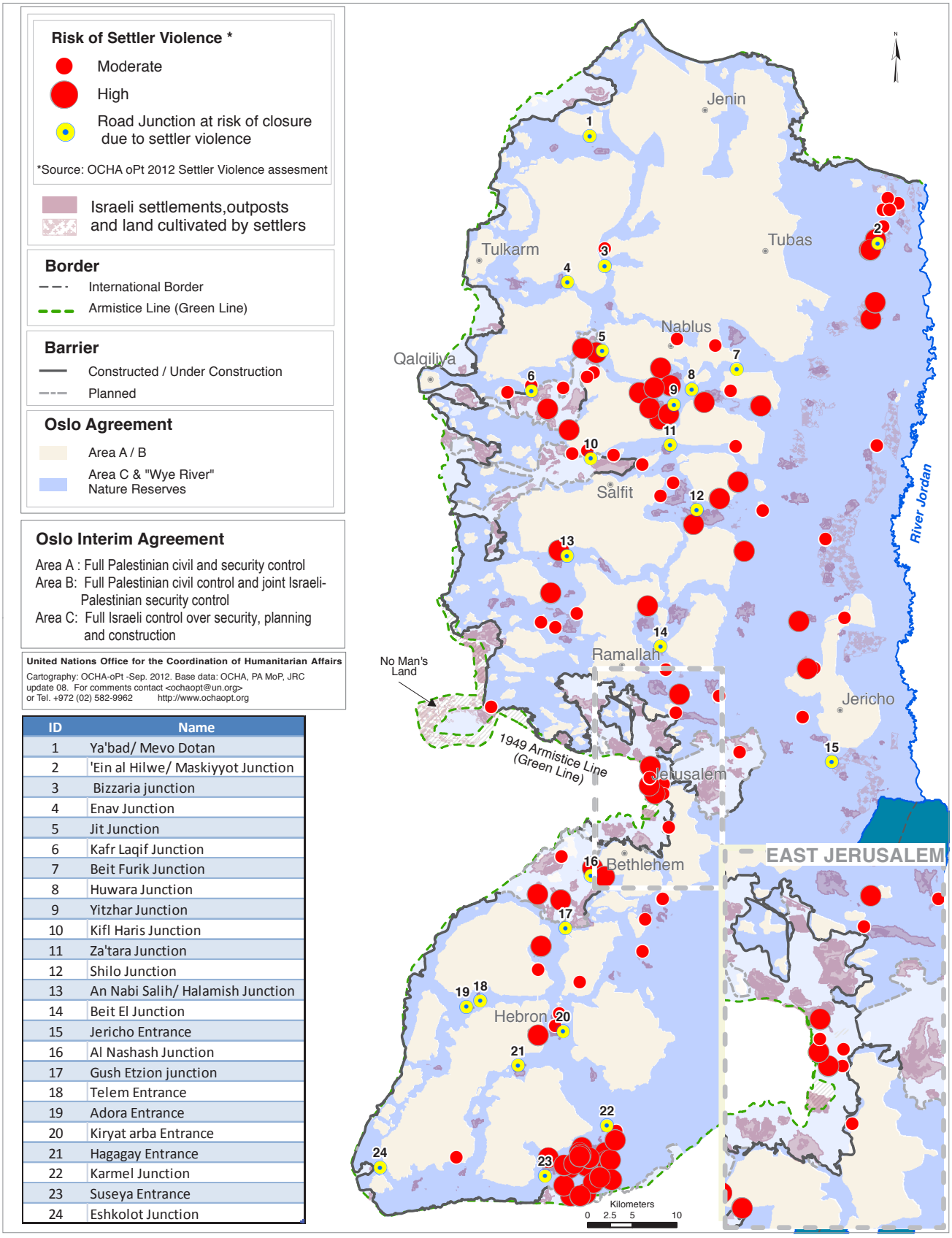

ID	Name
1	Ya'bad/ Mevo Dotan
2	'Ein al Hilwe/ Maskiyyot Junction
3	Bizzaria junction
4	Enav Junction
5	Jit Junction
6	Kafr Laqif Junction
7	Beit Furik Junction
8	Huwara Junction
9	Yitzhar Junction
10	Kifl Haris Junction
11	Za'tara Junction
12	Shilo Junction
13	An Nabi Salih/ Halamish Junction
14	Beit El Junction
15	Jericho Entrance
16	Al Nashash Junction
17	Gush Etzion junction
18	Telem Entrance
19	Adora Entrance
20	Kiryat arba Entrance
21	Hagagay Entrance
22	Karmel Junction
23	Suseya Entrance
24	Eshkolot Junction

عائلة فلسطينية تتعرض لهجوم بقنبلة حارقة[7]

في 16 آب/أغسطس، كانت عائلة فلسطينية مكونة من خمسة أفراد من بلدة نحالين مسافرة في سيارة أجرة على الطريق رقم 367 باتجاه مستوطنة جوش عتسيون الإسرائيلية. لاحظ سائق سيارة الأجرة ثلاثة مستوطنين على الجانب الأيمن من الطريق، ألقى أحدهم قنبلة حارقة باتجاه السيارة سقطت في المقعد الأمامي ما بين السائق والمسافر الجالس في الأمام. استمرت السيارة في التقدم مسافة 25 مترا قبل أن تتوقف. ونجحت الأم في رمي طفلتها البالغة من العمر أربعة أعوام من النافذة مما أدى إلى كسر ذراعها، ومن ثم أخرجت ابنها البالغ من العمر ستة أعوام. أما المسافرون الآخرون فأصيبوا بحروق بالغة إذ أنّهم حوصروا داخل السيارة بسبب أحزمة الأمان. ووصلت إلى الموقع سيارات إسعاف فلسطينية وإسرائيلية خلال 15-10 دقيقة وتمّ نقل جميع المصابين إلى مستشفى هداسا في القدس الغربية.

ويفيد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي زار المصابين في المستشفى بأنّ إصاباتهم تراوحت بين إصابات شديدة ومعتدلة. وأصيب الأب، وهو عامل بناء عمره 37 عاماً، بأشد الحروق، إذ أصيب بحروق على نطاق واسع من جسمه. وأدخل إلى وحدة الرعاية المكثفة في المستشفى وقد يعاني من ضرر دائم في الدماغ. أما الأم (30 عاماً)، والعم (27 عاماً)، وابن آخر وسائق سيارة الأجرة (يزيد عمره على 50 عاماً) فأصيبوا جميعاً بحروق مختلفة الدرجات.

والطريق الرئيس الذي يربط نحالين بالطريق رقم 60 مغلق أمام استخدام الفلسطينيين منذ عام 2000. واضطرهم هذا إلى استخدام طريق بديل للوصول إلى الطريق رقم 60، والذي يمر بالقرب من مستوطنة بات عاين ويزيد احتمال التعرض لهجمات المستوطنين.

ثلاث عائلات تتعرض للهجوم في منتصف الليل

> "كانت ليلة مرعبة نخشى أن تتكرر مرة أخرى[8]"

هاجمت في حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل مجموعة تضم 30-40 مستوطناً يرافقهم ستة جنود إسرائيليين منزل محمد الفروخ الذي يعيش مع عائلته المكونة من تسعة أفراد على أطراف بلدة سعير (محافظة الخليل). وعلى مدار عشر دقائق، طرق المستوطنون مراراً الباب ونوافذ المنزل بشدة وتعالت صيحاتهم وأثاروا رعب السكان وخصوصا الأطفال. ووقع الهجوم بعد عام على مقتل مستوطن وابنه البالغ من العمر 18 شهرا في حادث سيارة وقع، وفق الشرطة الإسرائيلية، جراء رشق الفلسطينيين السيارة بالحجارة أثناء مرورها في الطريق رقم 60 بالقرب من سعير.[9]

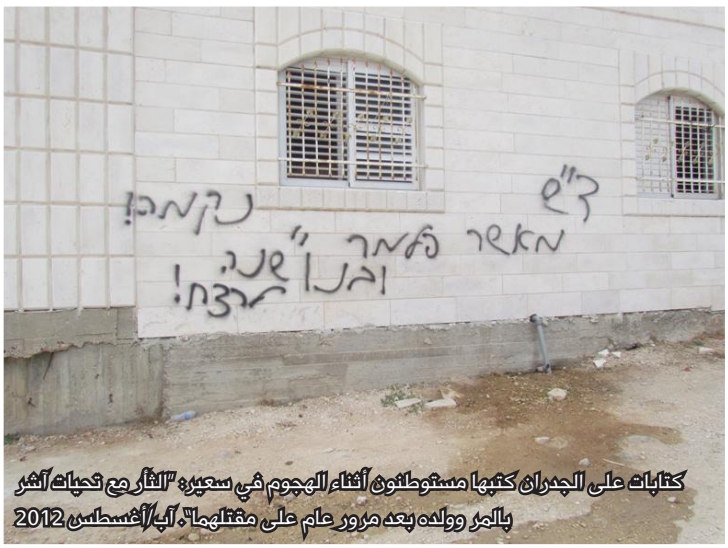
كتابات على الجدران كتبها مستوطنون أثناء الهجوم في سعير: "الثأر مع تحيات آشر بالمر وولده بعد مرور عام على مقتلهما". آب/أغسطس 2012

وشاهد محمد خلال الهجوم مستوطنين آخرين يكتبون عبارات باللغة العبرية على منزل ابن عمه (أنظر الصورة) ويشعلون النار في سيارته وسيارتين أخريين. ونجحت العائلات في إطفاء الحريق غير أنّ السيارات تعرضت لأضرار مختلفة. ووصلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى ذلك المنزل تلك الليلة وفي اليوم التالي عاينت الشرطة الإسرائيلية موقع الجريمة.

رقم قياسي لعدد الفلسطينيين الذي سمح لهم بالدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل خلال رمضان

تسهيل الوصول إلى غور الأردن مؤقتاً

طبقت السلطات الإسرائيلية خلال شهر رمضان الذي انتهى في منتصف شهر آب/أغسطس عدداً من التسهيلات التي سهّلت وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية وإسرائيل وغور الأردن. وبالرغم من تطبيق تسهيلات مشابهة في الأعوام السابقة إلا أنّ نطاق التسهيلات التي طُبقت هذا العام فيما يتعلق بالقدس الشرقية وإسرائيل أدى إلى وصول أعلى عدد من الأشخاص إلى هاتين المنطقتين خلال الإثنا عشر عاماً الماضية.

ويُحظر على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية الوصول إلى القدس الشرقية إلا إذا حصلوا على تصريح خاص. ويُفرض هذا الحظر بواسطة الجدار المحيط بالمدينة وبواسطة 16 حاجزاً مقاماً على طول الجدار، ولا يُسمح لحملة التصاريح سوى العبور من أربعة حواجز منها.[01] وتُطبق كل عام خلال شهر رمضان ترتيبات خاصة للسماح لعدد أكبر من الأشخاص من بقية أنحاء الضفة الغربية بأداء صلوات الجمعة. وبالرغم من ذلك يُستثنى من هذه الترتيبات جميع سكان غزة.

ويعتبر أهم تسهيل هو رفع شرط الحصول على تصاريح للأشخاص الذين ينتمون لفئات عمرية معينة. وتضمنت الفئات العمرية لهذا العام النساء والرجال الذين تزيد أعمارهم على 40 عاماً والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 13 عاماً، وهو ما يعتبر توسيعاً ملموساً للفئات العمرية التي سمح لها بالوصول مقارنة بالعام الماضي.[11] وعملياً، وبالرغم من حد العمر المعلن، تمكّنت النساء من جميع الأعمار من الوصول إلى القدس الشرقية في معظم الأوقات بدون تصاريح. بالإضافة إلى ذلك، سمح للرجال والنساء البالغة أعمارهم 16 عاما فما فوق بالتقدم للحصول على تصاريح، وبالتالي لم يستثن من الوصول سوى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 عاماً. علاوة على ذلك، أصدرت إسرائيل خلال الشهر وعطلة عيد الفطر عدداً كبيراً (بشكل استثنائي) من التصاريح التي تتيح لحملة هوية الضفة الغربية الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل لغرض «الزيارات العائلية». وإجمالا خلال الشهر، عبر ما يزيد عن 818,000 فلسطيني حواجز القدس الشرقية، أي ما يزيد عن ضعف العدد مقارنة بالفترة الموازية من عام 2011 (340,000).

الأشخاص الذين دخلوا القدس الشرقية بحسب التاريخ والحاجز*

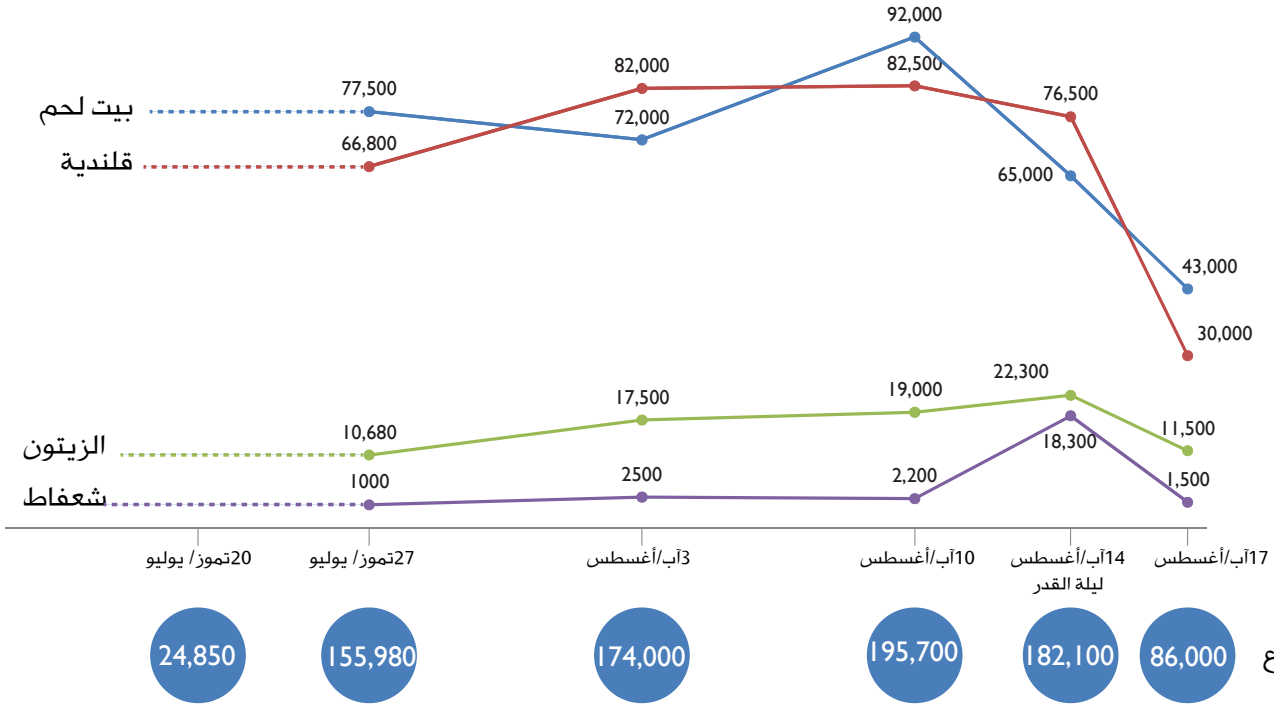

*وفق الأرقام التي سجلها مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي في المنطقة

توقف عمليات التهجير المتصلة بعمليات الهدم خلال شهر رمضان واستئنافها بعيد ذلك

لم يتعرض خلال شهر رمضان أي مدني فلسطيني للتهجير القسري نتيجة لهدم المباني السكنية، بالرغم من استمرار هدم المباني المرتبطة بسبل العيش. وبالرغم من ذلك، استؤنفت عمليات التهجير في نهاية آب/أغسطس. وهدمت السلطات الإسرائيلية خلال الشهر 60 مبنى فلسطينيا، مما أدى إلى تهجير 45 فلسطينياً، من بينهم 23 طفلاً، وتضررت سبل عيش 840 شخصاً آخرين. ووقع اثنان وتسعين (92٪) بالمائة من مجمل عمليات الهدم في المنطقة (ج)، أما البقية فاستهدفت مبان متصلة بالمياه في المنطقة (ب).

ومثلما حدث في العام الماضي، نصبت عند الحواجز المذكورة مظلات للحماية من أشعة الشمس، بالإضافة إلى مراوح ترش الماء للتخفيف عن الأشخاص الذي ينتظرون في طوابير. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تخصيص ممرين إنسانيين في حاجز قلندية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصّة. وعموماً، كان المرور عبر الحواجز المختلفة سلساً ولم يتعد وقت الانتظار أكثر من 20 دقيقة. بالرغم من ذلك، تمّ تسجيل عدة اشتباكات مع القوات الإسرائيلية عند حاجز قلندية خلال الشهر، مما أدى إلى إصابة 24 فلسطينياً من بينهم طفلان.

وفي سياق التسهيلات في شهر رمضان، فتح الجيش الإسرائيلي أيضاً حاجزي تياسير والحمرا في شمال غور الأردن أمام حركة جميع السيارات الفلسطينية الخاصة. وقبل ذلك، لم يكن يسمح سوى للأشخاص الذين يسكنون في غور الأردن ويقودون سيارات مسجلة في غور الأردن أيضا، إضافة إلى وسائل النقل العام، بعبور هذين الحاجزين. وتقتضي العملية الحالية من المسافرين الترجل من السيارة والسير عبر ممرات المشاة والخضوع للتفتيش. وأقيم هذان الحاجزان في أعقاب بداية الانتفاضة الثانية (في عامي 2001 و 2002، على التوالي). ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا الترتيب الجديد سيستمر.

طرد 132 عائلة على يد السلطات الفعلية في غزة في تموز/يوليو

تقييم جديد يثير مخاوف بشأن الحماية

أشار تقييم إنساني أجراه في آب/أغسطس مجلس اللاجئين النرويجي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى عدة مخاوف إنسانية، من بينها الحماية، الناجمة عن إخلاء 132- عائلة فلسطينية في شهر تموز/يوليو قسراً.[21] في 8 تموز/يوليو هدمت السلطات المحلية ما يزيد عن 100 منزل في منطقة حي أبو عمرة في مدينة غزة مما أدى إلى تهجير 771 عائلة.[31] ولا يزال ما يقرب من 75 عائلة (نحو 450 شخصاً تقريباً) يعيشون في المنطقة مهددين بالطرد في المستقبل.

ويأتي هذا الحادث بعد مفاوضات استمرت عشرة أعوام تقريباً بين سلطة ترخيص الأراضي والعائلات المتضررة، كانت تهدف إلى نقل السكان للعيش بعيداً عن المنطقة. وأفراد عشيرة أبو عمرة هم لاجئون مسجلون من منطقة بئر السبع (تقع في إسرائيل حالياً). وأقام أفراد العشيرة، في عام 1948، في الموقع الحالي، على أرض مشاع (أي "أراضي مملوكة للدولة") وقاموا ببناء منازلهم/ حظائرهم هناك. وفي عام 2003، أفيد أنّ سلطة ترخيص الأراضي توصلت إلى اتفاق مع العائلات لتأمين انتقالهم الطوعي إلى أرض بديلة في حي الشيخ عجلين (الزيتون) في جنوب مدينة غزة، بشرط إعداد المساكن والبنى التحتية الضرورية. غير أنه تمّ تجميد الاتفاق بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007.

وفي أواخر عام 2011، بدأت سلطة ترخيص الأراضي جولة جديدة من المشاورات مع السكان. ولكن نظراً لأنّ الموقع البديل الذي تمّ عرضه سابقاً لم يعد متوفرا اقترح على العائلات موقعين آخرين في دير البلح (في موقع مستوطنة كفار دروم الإسرائيلية سابقاً) وفي رفح، إضافة إلى حزمة تعويضات تتراوح ما بين 3,000 إلى 5,000 دولار أمريكي

	المباني التي هدمت/ المهجرين في 8 تموز/يوليو	المباني المهددة بالهدم
منازل	102	61
عائلات	132	75
أفراد	771	450

*المصدر: سلطة تسجيل الأراضي في غزة

لكل عائلة. ولم تقبل سوى أربع عائلات بهذا العرض. وينبع سبب رفض الغالبية العظمى من العائلات لهذا العرض من سوء موقع المكان المقترح، بما في ذلك مخاوف أمنية بسبب قرب الموقعين للسياج الحدودي مع إسرائيل، بالإضافة إلى نقص الخدمات الملائمة. وبالرغم من أنّ بعض أعمال البنية التحتية أجريت في الموقعين المقترحين، إلا أنّه لم تتوفر فيهما أي مبان سكنية للعائلات في وقت عمليات الهدم التي نُفذت في تموز/يوليو.

وحصلت كلّ عائلة، في أعقاب طردهم على ما يقرب من 1,000 دولار أمريكي من السلطات المحلية "كمساعدات في الإيجار". وفعلياً، لم تتمكن معظم العائلات حتى نهاية آب/أغسطس من استئجار شقق سكنية وظلوا يعيشون لدى أقارب لهم في الحي ذاته. ونصبت بعض العائلات خياماً في الموقع الذي هدمت فيه المنازل. ووفرت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنوروا) أغطية لمعظم العائلات.

وهناك مخاوف تتعلق بدرجة التزام عمليات الطرد هذه بالتشريعات المحلية وبالمعايير القانونية الدولية لحقوق الإنسان، وخصوصاً فيما يتعلق بعدم موافقة العائلات المتضررة، وغياب أي مساكن ملائمة بديلة لنقلهم إليها. وأدت الطريقة التي تمّت بها عمليات الطرد إلى زيادة حجم معاناة العائلات المتضررة، وكثير منهم لاجئون.

بدء العام الدراسي وسط نقص في قاعات الدراسة

أطفال قطاع غزة والمنطقة (ج) والقدس الشرقية هم الأكثر تضرراً

عاد ما يزيد عن مليون طفل وشاب فلسطيني في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مقاعد الدراسة في العام الدراسي الجديد الذي بدأ هذا الشهر.[41] ويواجه الطلاب في قطاع غزة والمنطقة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية تحديات خطيرة على وجه الخصوص، تتضمن تدني مستوى البنية التحتية المدرسية، والنقص المزمن في قاعات الدراسة بسبب القيود المفروضة على البناء، وإعاقة الوصول إلى المرافق التعليمية بسبب المعيقات المادية والبيروقراطية وغيرها من المعيقات. وتؤدي هذه العوامل غالباً إلى معدلات تسرب عالية، وتدني مستويات التحصيل، وتؤدي، في بعض الحالات، إلى الطرد. إضافة إلى ذلك، ما زالت العمليات العسكرية وعنف المستوطنين يؤديان إلى تعطيل الدراسة: فخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012 تمّ توثيق 16 حادثاً أدت إلى إلحاق أضرار بالمدارس وتعطيل الدراسة وإصابة الأطفال إصابات مباشرة في بعض الحالات.[51]

آخر التطورات:

خلال جلسة عقدت في 13 أيلول/سبتمبر، طلب المدعي العام في غزة من المحكمة، بالنيابة عن سلطة ترخيص الأراضي، تمديد المهلة التي انتهت، لتمكين سلطة ترخيص الأراضي من الاستجابة للالتماس. ووافقت المحكمة على الطلب وحددت موعد جلسة ثانية في 23 أيلول/سبتمبر.

قطاع غزة

ولّد معدل النمو السكاني المرتفع والأعمال الحربية والحصار المتواصل في قطاع غزة نقصا هائلاً في البنية التحتية في قطاع التعليم. ويقدّر أنّ هنالك حاجة لبناء 230 مدرسة جديدة، من بينها 117 مدرسة لوكالة الأونروا التي تدير في الوقت الحالي 247 مدرسة في قطاع غزة يدرس فيها 226,500 تلميذ.[16] ولسد النقص الحالي في المرافق، يعمل 80 بالمائة من المدارس الحكومية و93 بالمائة من مدارسة وكالة الأونروا بنظام الفترتين، بساعات دراسية أقل، مما يؤدي إلى تقصير اليوم الدراسي وخفض جودة التعليم.

وفرضت قيود شديدة على استيراد مواد البناء في سياق الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي أعقاب إجراءات تخفيف الحصار المطُبقة منذ حزيران/يونيو 2010، يُسمح للمنظمات الدولية باستيراد هذه المواد ولكن بعد الحصول

تعطيل الدراسة في جنوب إسرائيل

تعطلت الدراسة في جنوب إسرائيل أيضاً جراء الصراع: ففي أول يوم في العام الدراسي الجديد الذي افتتح في إسرائيل في 28 آب/أغسطس، اضطر الأطفال في سديروت وفي النقب الغربي إلى النزول إلى الملاجئ بعد أن أطلقت جماعات فلسطينية مسلحة ثلاثة صواريخ من غزة.

على موافقة السلطات الإسرائيلية على كل مشروع بعينه. ومنذ ذلك الوقت، حصلت وكالة الأونروا على موافقة لبناء 54 مدرسة جديدة، لم يكتمل بناء سوى عشر مدارس منها وما زالت 29 مدرسة أخرى قيد الإنشاء،[17] وتمّ تقديم طلبات لبناء 23 مدرسة أخرى للسلطات الإسرائيلية تنتظر الحصول على موافقة لمدة تبلغ 18 شهراً في المتوسط.

ويتعرض التلاميذ والهيئة المدرسية في المرافق التعليمية الواقعة في المناطق المقيّد الوصول إليها بالقرب من السياج الفاصل لمخاطر تتعلق بالسلامة إضافة إلى إعاقة الوصول.[18] وقد يتعرض الأطفال وهيئة التدريس لإطلاق النار أثناء وجودهم في المدرسة أو أثناء انتقالهم من المدارس وإليها، وفي بعض الحالات تتعطل الحصص الدراسية بسبب الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي ومسلحين فلسطينيين. وأدى تصعيد العنف إلى إلحاق أضرار بـ15 مدرسة منذ أيلول/سبتمبر 2011.

الضفة الغربية/المنطقة (ج)

بالرغم من أن أثر العنف أقل حدة في الضفة الغربية إلا أنّ تبعات الاحتلال المتواصل – وخصوصا القيود المفروضة على الوصول وعمليات هدم المباني في المنطقة (ج) – تستمر في تعطيل الدراسة وتؤثر سلبا على التعليم. وحدّدت وزارة التعليم في السلطة الفلسطينية 183 مدرسة يدرس فيها ما يقرب من 50,000 طالب بأنها مدارس تقع في مناطق عرضة للخطر. وتقع الغالبية العظمى من هذه المدارس في المنطقة (ج) حيث يؤدي نظام التخطيط المُقيَّد الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية إلى نقص كبير في المرافق المدرسية وتعرض المدارس لخطر الهدم. وهناك 37 مدرسة على الأقل في المنطقة (ج) معرضة حالياً لخطر الهدم، في حين أنّ العديد من التلاميذ يدرسون في خيام أو في غرف متنقلة أو في أكواخ من الصفيح. وغالباً ما تكون المدارس في المنطقة (ج) بعيدة عن التجمعات التي تستفيد من خدماتها، وهو ما يزيد عبء تكاليف السفر على العائلات ويجبر الأطفال على المشي مسافات طويلة للوصول إلي المدارس. وقد تتم إعاقة الوصول إلى المدرسة بواسطة معيقات مادية، أو بواسطة التهديدات والمضايقة من جانب المستوطنين. وترتبط إعاقة الوصول إلى المدارس بارتفاع معدل تسرب الطلاب وخصوصا بعد الصف التاسع، وفي أوساط الفتيات.

دعم الحصول على التعليم

حدّد تقييم سريع أجري العام الماضي حول قضايا الحماية المتعلقة بالوصول إلى المدارس أنّ هنالك ما لا يقل عن 35 تجمّعا يعاني من مشاكل حماية خطيرة تتصل بالوصول إلى المدارس.[19] وبناء على هذا التقييم السريع منحت أولوية التدخل من خلال التواجد من أجل الحماية لـ23 تجمّعا أبلغ سكانها أنّ أطفالهم يتعرضون للخطر عند الحواجز أثناء انتقالهم من المدرسة وإليها. كما منحت 12 مدرسة أخرى أولوية تأمين وسائل نقل للتغلب على مخاطر الوصول والحماية المتصلة بالانتقال إلى المدرسة ومنها. وتمّ تحديد تجمّعات أخرى تتعرض لمشاكل في الحماية في الطريق إلى المدرسة بعضها بسبب عنف المستوطنين، وغيرها من أعمال العنف أو التخويف أو بسبب قربها من مناطق المستوطنات والقواعد العسكرية.

القدس الشرقية

يتميز قطاع التعليم في القدس الشرقية بنقص البيانات الأساسية المتعلقة بعدد التلاميذ؛ ونقص مزمن في قاعات الدراسة، وانخفاض مستوى المرافق المدرسية وعدم ملائمتها، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التسرب من الدراسة. وتكشف التقديرات المتضاربة التي تقدمها كل من مديرية التعليم في القدس وبلدية القدس إلى فرق يصل إلى ما يزيد عن 20,000 في عدد الأطفال الذين يعيشون في القدس الشرقية ومسجلون في المؤسسات التعليمية.[20] يدرس أقل من نصف الطلاب (42,500) في مدارس البلدية، بالرغم من أنّ القانون الإسرائيلي يلزم بمجانية التعليم العام لجميع الأطفال حتى سن 18 عاما. أما بقية الأطفال فيدرسون في مدارس الأوقاف ووكالة الأونروا ومدارس خاصة «معترف بها ولكنها غير رسمية» ظهرت نتيجة نقص قاعات الدراسة في نظام التعليم البلدي. وبالرغم من بناء 33 قاعة جديدة للدراسة خلال العام الدراسي الماضي يقدر النقص المتواصل بحوالي 1,100 قاعة.[21] وغالباً ما تكون قاعات الدراسة القائمة غير ملائمة ودون المستوى، حيث يتمّ تدريس الطلاب في العديد من الحالات في غرفة مستأجرة لا تستوفي المعايير الصحية والتعليمية الأساسية. وبلغ عدد الطلاب الذي تسربوا من أي من المؤسسات التعليمية حتى الصف الثاني عشر 40 بالمائة.[22]

ونتيجة لعزل القدس الشرقية المتزايد عن باقي الضفة الغربية، يواجه المعلمون والطلاب الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية صعوبات في الوصول إلى المدارس في القدس الشرقية بسبب قيود التصاريح والحواجز والجدار. ويعاني الأطفال الذين يحملون بطاقات هوية القدس الشرقية ويعيشون في مناطق يعزلها الجدار عن بقية المدينة على وجه الخصوص: حيث أن نصف الطلاب الذي يستخدمون خدمات النقل (3,414) يقيمون في أحياء القدس الواقعة خلف الجدار، ويتوجب عليهم عبور الحواجز يوميا للوصول إلى مدارسهم.[23]

هجوم في سيناء يعطل عبور الأشخاص والبضائع من غزة وإليها

ما زالت أوضاع الوصول في غزة غير مستقرة بالرغم من استئناف نشاطات الأنفاق وفتح معبر رفح

سلّط تراجع انتقال الأشخاص والبضائع من غزة وإليها عن طريق مصر، في أعقاب الهجوم القاتل في شمال سيناء، الضوء على الطبيعة الهشة لأوضاع الوصول في قطاع غزة. ففي الخامس من آب/أغسطس، قتل مسلحون مجهولون 16 جندياً مصرياً في موقع عسكري على طول الحدود بين مصر وغزة وإسرائيل قبل أن تقتل القوات الإسرائيلية المسلحين أثناء محاولتهم مهاجمة معبر كيرم شالوم. وفي أعقاب الهجوم، أغلقت السلطات المصرية معبر رفح على الفور، وبدأت، بالتعاون مع سلطات حماس، بتقييد حركة البضائع عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة. وظل معبر رفح مغلقاً عدة أيام مما أدى إلى وقف مؤقت لتنقل المسافرين وأكثرهم مرضى وطلاب. وأُغلقت معظم الأنفاق وبالتالي تقلصت أنشطة نقل البضائع إلى غزة عبر الأنفاق. وتستخدم معظم الأنفاق لنقل مواد البناء الأساسية (خصوصا الاسمنت، وقضبان الحديد والحصى) المعرفة في سياق الحصار الإسرائيلي بأنها مواد «مزدوجة الاستخدام» ويُحظر نقلها عبر المعابر الرسمية. خلافاً لذلك، يعزى السبب الرئيسي لنقل الوقود عبر الأنفاق إلى رخص ثمن الوقود المصري، الذي تدعمه الحكومة، مقارنة بالوقود الإسرائيلي.

وفي 12 آب/أغسطس استؤنف نقل البضائع عبر الأنفاق وبدأ في الزيادة تدريجياً إلى المستوى الذي كان عليه تقريبا قبل الهجوم. وأدى انخفاض كمية مواد البناء التي دخلت غزة عبر الأنفاق إلى زيادة تراوحت ما بين 20 و30 بالمائة في سعرها في السوق المحلية؛ غير أن، الأسعار استقرت مع بدء زيادة العرض. وإجمالاً، تفيد وزارة الاقتصاد في غزة، والاتحاد الفلسطيني للصناعات بأنّ تعطل أنشطة الأنفاق خلال آب/أغسطس أدى إلى انخفاض بنسبة 89 بالمائة على كمية قضبان الحديد و69 بالمائة على كمية الحصى التي تنقل إلى غزة، في حين أنّ كميات الاسمنت لم تشهد سوى تغيراً طفيفاً مقارنة بالشهر السابق.[25] واستمر معبر كيرم شالوم وهو المعبر الرسمي الوحيد لدخول البضائع إلى غزة والذي تُسيطر عليه إسرائيل، في العمل بصورة طبيعية، باستثناء يوم واحد أغلق لأسباب أمنية.

أطفال قرية يانون يعانون من أجل الوصول إلى التعليم[24]

إنّ العودة إلى المدرسة كانت بالنسبة لأطفال قرية يانون الصغيرة الواقعة في شمال الضفة الغربية تعني رحلة طويلة ومحفوفة بالمخاطر أحيانا إلى البلدة المجاورة. تحيط بقرية يانون من ثلاثة جهات مستوطنة إيتمار والبؤر الاستيطانية التابعة لها، وتعاني من خطر العنف بصورة متواصلة. يقول رئيس القرية رشيد مرار إنّ "الطلاب كانوا يمشون في خضم هجمات المستوطنين و"الحواجز الطيارة" التي ينصبها الجيش".

بالرغم من أنّ طلاب يانون يمكنهم الدراسة في مدرسة القرية الابتدائية، يحتاج الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 12 عاما فما فوق إلى السفر مسافة خمسة كيلومترات إلى عقربة لمواصلة تعليمهم. ويعتبر موقع القرية معيقاً هاماً أمام وصولهم إلى التعليم، مما أثار مخاوف من أنّ أولياء الأمور – وخصوصا أولياء أمور البنات الصغيرات – قد يتوقفون ببساطة عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة. ولكن مرار يقول إن قرية يانون تستفيد هذا العام من حافلة مدرسية تمولها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويضيف: "المشاكل مع المستوطنين مستمرة، ولكنهم أكثر أمنا في الحافلة الآن."

غير أن كمية الوقود زادت، بالرغم من الانقطاع المؤقت في عمل الأنفاق، بنسبة 25 بالمائة تقريباً، مقارنة بشهر تموز/يوليو (16.1 مليون لتر مقابل 12.3 مليون لتر). وبالرغم من ذلك، أوقفت السلطات المصرية منذ الهجوم نقل الوقود الذي تبرعت به قطر لغزة عبر معبر نيتسانا مع إسرائيل. ونتيجة لذلك انخفضت كمية الوقود القطري التي نقلت هذا الشهر بحوالي 75 بالمائة (من ثلاثة ملايين لتر في تموز/يوليو إلى 780,000 لتر في آب/أغسطس)، مما أوصل الكمية الإجمالية التي يجري نقلها إلى 21 بالمائة فقط. وللحفاظ على مستوى التزويد أثناء نقص الوقود، وللتكيف مع أي نقص مستقبلي، عملت محطة كهرباء غزة بمعدل 62 بالمائة من قدرتها التشغيلية الكاملة في المتوسط خلال الشهر، مما أدى إلى ارتفاع عدد ساعات انقطاع الكهرباء من 10-8 إلى 12-10 ساعة يومياً في شتى أنحاء قطاع غزة.

وفي 11 آب/أغسطس فتحت السلطات المصرية معبر رفح أمام المسافرين العائدين إلى غزة، وسمحت لما يقرب من 3,000 شخص بالدخول إلى غزة على مدار ثلاثة أيام. ومنذ 14 آب/أغسطس بقي المعبر مفتوحاً بالاتجاهين، باستثناء عطلة عيد الفطر (21-18 آب/أغسطس). وبالرغم من ذلك لم يُسمح سوى «للحالات الإنسانية» والطلبة وحاملي جوازات السفر الأجنبية بمغادرة غزة منذ ذلك الوقت. وإجمالاً، خلال هذا الشهر، عمل المعبر 19 يوماً مقارنة بمعدل شهري بلغ 24 يوماً حتى هذا التاريخ من عام 2012، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 16 بالمائة في مجمل عدد المسافرين مقارنة بالرقم المكافئ في شهر تموز/يوليو.

بالرغم من أنّ أثر وقف حركة الأشخاص والبضائع بين غزة ومصر هذا الشهر كان محدوداً، إلا أنّه يبرز اعتماد سكان غزة الكبير على مثل هذه الحركة بسبب القيود المفروضة على الوصول منذ حزيران/يونيو 2007 في سياق الحصار: إذ يدخل ما يقرب من ضعف كمية الحصى وقضبان الحديد والاسمنت عبر الأنفاق مقارنة بمعبر كيرم شالوم؛ وبدون الوقود الذي يتمّ نقله عبر الأنفاق، ستصل ساعات انقطاع الكهرباء إلى 16 ساعة يومياً.

الاستجابة للاحتياجات الصحية والاحتياجات الملحة للمياه والتعليم

صندوق الاستجابة الإنسانية يصادق على أربعة مشاريع جديدة في آب/أغسطس

صادق صندوق الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة هذا الشهر على تمويل أربعة مشاريع جديدة تلبي احتياجات إنسانية ملحة تبلغ مجمل ميزانيتها 909,300 دولار أمريكي، لتنفذها منظمات غير حكومية محلية ودولية. وسيستهدف مشروعان من هذا المشاريع احتياجات الرعاية الصحية لما يزيد عن 46,000 شخص، بما في ذلك تحسين حصول الأشخاص الذين يعيشون في تجمّعات معزولة أو مهمشة (مناطق الخليل وبيت لحم) على الرعاية الصحية الأساسية، وتزويد الحالات المعرفة بأنها «حالات اجتماعية صعبة» بعلاج طبي مجاني (غزة). وسيساعد مشروع آخر ما يقرب من 9,000 شخص في التجمّعات الرعوية المتضررة بشدة بسبب شح المياه (أريحا ورام اللّه) من خلال توفير المياه المنقولة بالصهاريج للاستهلاك الإنساني واستهلاك الماشية على مدار الأشهر الخمس القادمة. أما المشروع الرابع فيتضمن ترميماً يحافظ على البيئة لثلاث مدارس ابتدائية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية لتحسين ظروف تعليم 240 طالبا.

أنشئ صندوق الاستجابة الإنسانية في آب/أغسطس 2007 بهدف توفير استجابة فورية للحالات الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بها ولسد الفجوات إلى حين توفر التمويل الإنساني الاعتيادي. ويعتبر الصندوق واحدا من بين 13 صندوقاً على المستوى القطري يديرها حاليا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مناطق مختلفة في العالم.[26] وتقع صلاحيات وضع السياسات واتخاذ القرارات لهذه الصناديق

المشاريع الممولة في عام 2012

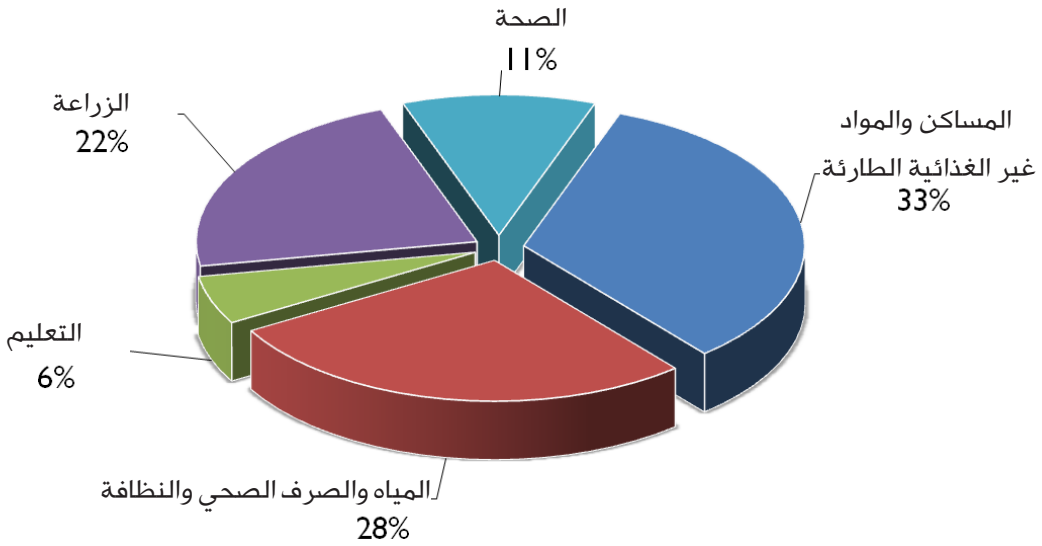

في يد لجنة استشارية يرأسها منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وتتضمن مندوبين عن جميع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية إنسانية. وتُدير اللجنة الاستشارية لجنة المراجعة المسئولة عن مراجعة جميع مقترحات المشاريع والمصادقة عليها.

وصادق صندوق الاستجابة الإنسانية، منذ بداية عام 2012 على 18 مشروعاً يبلغ مجمل ميزانيتها 4,086,100 دولار أمريكي. وفّرت هذه المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر، مساكن طارئة لعائلات فقدت منازلها بسبب عمليات الهدم؛ ودعماً لتحسين الظروف السكنية لتخفيف أثر الأحوال الجوية السيئة؛ ومساعدة لحماية الأطفال من طفح مياه المجاري في قطاع غزة؛ وقدم دعماً طارئاً لصيادي الأسماك في قطاع غزة الذين دمرت القوات البحرية الإسرائيلية قواربهم؛ وترميم الدفيئات الزراعية التي دمرتها عاصفة في قطاع غزة؛ وتقديم مساعدة للمزارعين في المناطق المغلقة الواقعة خلف الجدار في الضفة الغربية. ويجري تمويل صندوق الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة حالياً من خلال أيرلندا وهولندا والنرويج وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

الهوامش

1. لمزيد من التفاصيل أنظر، تقرير مكتب الشؤون الإنسانية الأسبوعي حول حماية المدنيين، 28-15 آب/أغسطس 2012. وتشير دراسة أصدرها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن المستوطنين الإسرائيليين استولوا في السنوات الأخيرة بصورة كاملة أو جزئية على 56 نبع مياه يقع أغلبها في أراضي فلسطينية خاصة. أنظر، تقرير مكتب الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: كيف تحدث عملية السلب: التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية،" آذار/مارس، متوفر على: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_springs_report_march_2012_arabic.pdf
2. أنظر ص.5 في تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر في أيار/مايو 2012، متوفر على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_06_22_arabic.pdf
3. عميحاي أتالي وريمون مرجيه. "المشتبه بهم الذين أشعلوا النار في سيارة أجرة هم أطفال تبلغ أعمارهم 12 و13 عاما" صحيفة معاريف ص.3.
4. أنظر تقرير مكتب الشؤون الإنسانية الأسبوعي حول حماية المدنيين، 28-15 آب/أغسطس 2012. أنظر أيضا، إيزابيل كيرشنير، "حبس شبان إسرائيليين في هجوم على عرب،" نيويورك تايمز، 20 آب/أغسطس 2012.
5. تفيد منظمة "يش دين" غير الحكومية الإسرائيلية إلى أنّ ما يزيد عن 90 بالمائة من الشكاوى المتصلة بعنف المستوطنين التي جرى رصدها وقدمها فلسطينيون إلى الشرطة الإسرائيلية خلال السنوات الست الماضية حفظت دون تقديم أي لائحة اتهام. أنظر http://www.yesh-din.org
6. تم أخذ المعايير التالية بالحسبان عند تقييم مدى ضعف كلّ تجمّع: وتيرة أعمال العنف: هل تأثر التجمّع بصورة منتظمة بالعنف خلال السنوات الثلاث الماضية؟ درجة خطورة العنف: هل أدى عنف المستوطنين إلى وقوع إصابات أو إلى تخريب كبير في الممتلكات في غضون السنوات الثلاث الماضية؟ عزلة التجمّع: ما هو الميزان

السكاني بين الفلسطينيين والإسرائيليين في منطقة التجمع، وكم يبعد ذلك التجمع عن مركز سكاني فلسطيني رئيسي؟

7. حالة قدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

8. يعتمد محتوى هذا الجزء على إفادة قدمها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة أرباب ثلاث عائلات متضررة وزوجاتهم في 29 آب/أغسطس 2012.

9. وقع الحادث في 23 أيلول/سبتمبر 2011. أنظر تقرير مكتب الشؤون الإنسانية الأسبوعي حول حماية المدنيين، 27-21 أيلول/سبتمبر 2011، المتوفر على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2011_09_30_arabic.pdf

10. لا يُسمح عبور أحد هذه الحواجز وهو حاجز شعفاط إلا لحملة التصاريح الذين يسكنون في مخيمي عناتا وشعفاط للاجئين.

11. في عام 2011 سُمح للرجال الذين تزيد أعمارهم على 50 عاما، والنساء اللواتي تزيد أعمارهن على 45 عاماً، والبنين والبنات الذين تقل أعمارهم عن 13 عاماً، بالعبور بدون تصاريح؛ كما أنّ الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و50 عاماً، والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 30 و45 عاماً كانوا مؤهلين للحصول على تصاريح خاصة.

12. يعتمد هذا التقييم أساساً على مقابلات شخصية مع أفراد من عائلة أبو عمرة، ومحامين، ومخاتير، وكذلك مع مندوبين عن سلطة تسجيل الأراضي في بلدية دير البلح.

13. زعم مندوبون عن الحي أن مجموع عدد المباني التي هدمت بلغ 138.

14. وفق بيانات وزارة التعليم (2012)، هنالك 1,129,583 ملتحق بالمدارس في العام الدراسي 2011/2012. 67 بالمائة من بينهم يدرسون في مدارس حكومية، و34 بالمائة يدرسون في مدارس وكالة الأونروا، و 9 بالمائة يدرسون في مدارس خاصة.

15. تمّ توثيق ثماني حالات في الضفة الغربية، وخمس حالات في قطاع غزة، وحالة واحدة في إسرائيل. وارتكبت 11 حادثة على يد قوات الأمن الإسرائيلية، وحادثان على يد المستوطنين الإسرائيليين، وحادث واحد على يد الجماعات الفلسطينية المسلحة. (المصدر: قاعدة بيانات آلية الرصد والإبلاغ MRM)

16. ستتيح 117 مدرسة التي تحتاجها الأونروا للوكالة تشغيل جميع المدارس بنظام الفترة الواحدة.

17. حصلت جميع مدارس وكالة الأونروا الخمسة عشر التي تمت الموافقة عليها ولم يبدأ العمل في بنائها بعد، باستثناء ثلاث مدارس، على تمويل وهي حالياً في مرحلة التخطيط/وعملية المناقصة؛ وسيتم تخصيص التمويل للمدارس الثلاث الباقية بعد حل قضايا تتعلق باستغلال الأراضي مع السلطات المحلية في غزة.

18. توجد في قطاع غزة سبع مؤسسات تعليمية تقع مرافقها ضمن المنطقة التي تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر. يدرس في هذه المدارس 4,400 تلميذ تقريبا، إضافة إلى 250 من أعضاء هيئات التدريس والعاملين.

19. يجري التخطيط لإجراء تقييم شامل للتعرف على النطاق الكامل للقضايا المتعلقة بالوصول في هذه المناطق. ويُعتقد على نطاق واسع أنّ هنالك عدداً أكبر بكثير من التجمعات الـ35 التي تمّ تحديدها تتعرض لمشاكل في الحماية تتصل بالسفر من المدارس وإليها.

20. جمعية حقوق المواطن، و"عير عميم"، الصفوف الراسبة: نظام التعليم الفلسطيني في القدس الشرقية، آب/أغسطس 2012، ص. 4. إنّ لهذا التفاوت تبعات بعيدة المدى على إجراءات مثل ميزانية التعليم في المدينة وبناء قاعات جديدة للدراسة لاستيعاب هؤلاء الأطفال ونطاق البرامج الخاصة التي تمّ إعدادها لمكافحة معدلات التسرب.

21. المصدر السابق. ص. 9

22. المصدر السابق. ص. 16

23. المصدر السابق. ص. 15

24. المعلومات مقدمة من برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل.

25. في آب/أغسطس، دخل إلى غزة 714 طناً من قضبان الحديد عبر الأنفاق مقابل 6,635 طناً في تموز/يوليو، و50,200 طن من الحصى دخلت في آب/أغسطس مقابل 191,000 طن خلال تموز/يوليو.

26. في عام 2012، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يدير صناديق تمويلية في أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وهايتي وإندونيسيا وكينيا وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة وباكستان وسوريا واليمن وزيمبابوي.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_09_24_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

15. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.